الأمم المتحدة

A/69/L.67

الجمعية العامة

Distr.: Limited
15 May 2015
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والستون
البند ١٩ (ج) من جدول الأعمال
التنمية المستدامة: الاستراتيجية الدولية
للحد من الكوارث

مشروع قرار مقدَّم من رئيس الجمعية العامة

إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢٠٩/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، الذي قررت فيه أن تعقد، في أوائل عام ٢٠١٥، المؤتمر العالمي الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث في اليابان، وكذلك قراريها ٢١١/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ و ٢١٩/٦٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ومقررها ٥٥٦/٦٩ المؤرخ ٥ آذار/مارس ٢٠١٥،

١ - تعرب عن عميق امتنانها لليابان، حكومةً وشعباً، على استضافة مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث في الفترة من ١٤ إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠١٥، وتقديم كل ما يلزم من دعم؛

٢ - تؤيد إعلان سِنداي وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، اللذين اعتمدهما المؤتمر، واللذين يتضمنهما المرفقان الأول والثاني، على التوالي، لهذا القرار.

190515 180515 15-07776 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق الأول

إعلان سِنداي

١ - نحن، رؤساء الدول والحكومات والوزراء والمندوبين المشاركين في مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث، اجتمعنا في الفترة من ١٤ إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠١٥ في مدينة سِنداي بمحافظة مياغي في اليابان، التي أبدت قدرة حيوية على التعافي من الزلزال الكبير الذي ضرب شرق اليابان في آذار/مارس ٢٠١١. وإذ نسلّم بتزايد أثر الكوارث وتعقيدها في كثير من أنحاء العالم، نعلن تصميمنا على تعزيز جهودنا الرامية إلى الحد من أخطار الكوارث من أجل الحد من الخسائر في الأرواح والأصول التي تنجم عن الكوارث في أنحاء العالم.

٢ - ونحن نقدر الدور الهام الذي أداه إطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث، خلال السنوات العشر الماضية. وإذ أنجزنا عملية تقييم واستعراض الخبرة المكتسبة في إطار تنفيذه، وإذ نظرنا في تلك الخبرة، نعتمد بذلك إطار سِنداي للحد من أخطار الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠. ونحن ملتزمون بقوة بتنفيذ إطار العمل الجديد للاسترشاد به في تعزيز جهودنا في المستقبل.

٣ - وندعو جميع أصحاب المصلحة إلى العمل، إذ ندرك أن تنفيذ إطار العمل الجديد يتوقف على جهودنا الجماعية المتواصلة والدؤوبة الرامية إلى جعل العالم في مأمن من خطر الكوارث في العقود المقبلة لصالح الأجيال الحالية والمقبلة.

٤ - ونحن نشكر اليابان، حكومةً وشعباً، ومدينة سِنداي على استضافة مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث، ونعرب عن تقديرنا لليابان لالتزامها بتعزيز مسألة الحد من أخطار الكوارث في خطة التنمية العالمية.

المرفق الثاني

إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠

أولا - الديباجة

١ - اعتُمد إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ في مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث، الذي انعقد في الفترة من ١٤ إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠١٥ في مدينة سِنداي، بمقاطعة مياغي، باليابان. وكان بمثابة فرصة فريدة أُتيحت للبلدان لكي تقوم بما يلي:

(أ) اعتماد إطار للحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥ يكون موجزاً ومركزاً وتطلعياً وعملي المنحى؛

(ب) إنجاز تقييم تنفيذ إطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث[(١)]، واستعراضه؛

(ج) النظر في الخبرة المكتسبة من خلال الاستراتيجيات/المؤسسات والخطط الإقليمية والوطنية للحد من مخاطر الكوارث وتوصياتها، وكذلك من خلال الاتفاقات الإقليمية المتصلة بالموضوع لتنفيذ إطار عمل هيوغو؛

(د) تحديد طرائق التعاون على أساس التزامات بتنفيذ إطار للحد من مخاطر الكوارث بعد عام ٢٠١٥؛

(هـ) تحديد طرائق للاستعراض الدوري لتنفيذ إطار للحد من مخاطر الكوارث بعد عام ٢٠١٥.

٢ - وخلال المؤتمر العالمي، أكدت الدول مجدداً التزامها بالتصدي لموضوع الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على مواجهة[(٢)] الكوارث في إطار وعي متجدد بإلحاح هذا الأمر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، والقيام، حسب الاقتضاء، بإدماجها في السياسات والخطط والبرامج والميزانيات على جميع المستويات والنظر فيها ضمن الأطر ذات الصلة بالموضوع.

إطار عمل هيوغو: الدروس المستخلصة والثغرات المستبانة وتحديات المستقبل

٣ - تشير المعلومات الموثقة الواردة في التقارير الوطنية والإقليمية المرحلية المتعلقة بتنفيذ إطار عمل هيوغو إلى أن بعض البلدان والجهات الأخرى المعنية أحرزت تقدماً في الحد من مخاطر الكوارث على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي، وذلك منذ اعتماد إطار عمل هيوغو

(١) A/CONF.206/6 و Corr.1، الفصل الأول، القرار ٢.

(٢) تُعرَّف القدرة على مواجهة الكوارث بأنها: ”قدرة نظام أو جماعة أو مجتمع مُعرَّض للأخطار على مقاومة آثار الأخطار واستيعابها واحتوائها والتعافي منها في الوقت المناسب وبطريقة فعالة، بطرق منها حفظ وتحديد هياكله ووظائفه الأساسية الضرورية“، مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ”مصطلحات الحد من مخاطر الكوارث لعام ٢٠٠٩ المعتمدة لدى مكتب الأمم المتحدة للحد من الكوارث“، جنيف، أيار/مايو ٢٠٠٩ (http://www.unisdr.org/we/inform/terminology).

في عام ٢٠٠٥، مما أسهم في الحد من خطر حدوث الوفاة في حالات بعض الأخطار[٣]. والحد من مخاطر الكوارث استثمارٌ فعال من حيث التكلفة في منع وقوع خسائر في المستقبل. فالإدارة الفعالة لمخاطر الكوارث تساهم في تحقيق التنمية المستدامة. وقد عززت البلدان قدراتها في مجال إدارة مخاطر الكوارث. ولا تزال بعض الآليات الدولية لإسداء المشورة الاستراتيجية والتنسيق وإقامة الشراكات من أجل الحد من مخاطر الكوارث، كالمنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث والمنتديات الإقليمية المعنية بالحد من مخاطر الكوارث، وكذلك المحافل الدولية والإقليمية الأخرى ذات الصلة للتعاون فعالة في تطوير السياسات والاستراتيجيات والنهوض بالمعرفة والتعلم المتبادل. وعموماً، كان إطار عمل هيوغو أداة هامة لرفع مستوى الوعي لدى عامة الناس والمؤسسات، مما يساعد على إيجاد الالتزام السياسي وتركيز وتحفيز الأعمال التي تقوم بها مجموعة واسعة من الجهات المعنية على جميع المستويات.

٤ - غير أن الكوارث ظلت خلال العقد نفسه إحداث خسائر فادحة، ونتيجة لذلك تأثر رفاه وسلامة الأشخاص والمجتمعات والبلدان ككل. فقد لقي أكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ شخص حتفهم وأصيب أكثر من ١,٤ مليون شخص وتشرَّد نحو ٢٣ مليون شخص من جراء الكوارث. وبشكل عام، تضرر أكثر من ١,٥ بليون شخص من الكوارث بطرق شتى، حيث تضررت النساء والأطفال والفئات الضعيفة أكثر من غيرهم. وزادت الخسائر الاقتصادية الكلية على ١,٣ تريليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك، شهدت الفترة ما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢ تشرد ١٤٤ مليون شخص من جراء الكوارث. وتزداد الكوارث، التي يتفاقم الكثير منها بفعل تغير المناخ، تواتراً وشدة، وتعيق بشدة إحراز أي تقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة. وتشير الأدلة إلى أن تعرض الأشخاص والممتلكات للخطر في جميع البلدان قد ازداد بوتيرة أسرع من وتيرة تراجع أوجه الضعف[٤]، مما قد يؤدي إلى مخاطر جديدة وزيادة مطردة في الخسائر الناجمة عن الكوارث وإلى آثار اقتصادية واجتماعية وصحية وثقافية وبيئية كبيرة في الأجل القريب والمتوسط والبعيد، لا سيما على الصعيدين المحلي والمجتمعي. وتؤثر الكوارث الصغيرة المتكررة والبطيئة الظهور بشكل خاص في المجتمعات

(٣) يُعرَّف الخطر في إطار عمل هيوغو بأنه: ''حدث أو ظاهرة مادية أو نشاط بشري يمكن أن يكون مضراً وأن يؤدي إلى خسائر في الأرواح أو إلى الإصابة بجروح، أو إلحاق الضرر بالممتلكات، أو إلى اختلال النشاط الاقتصادي أو الاجتماعي أو إلى تدهور البيئة. ويمكن أن تشمل الأخطار الظروف الكامنة التي قد تمثّل تهديدات مستقبلية ذات مصادر مختلفة: طبيعية (جيولوجية وناجمة عن الرطوبة الجوية وبيولوجية) أو ناتجة عن الأنشطة البشرية (التدهور البيئي والأخطار التكنولوجية)''.

(٤) يُعرَّف الضعف في إطار عمل هيوغو بأنه: ''الظروف الناتجة عن العوامل أو العمليات المادية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، التي تزيد من إمكانية تعرّض مجتمع ما لأثر المخاطر''.

والأسر المعيشية والمشاريع الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم، حيث تشكل نسبة مئوية عالية من جميع الخسائر. وتواجه جميع البلدان – لا سيما البلدان النامية التي تفوق فيها الخسائر الناجمة عن الوفيات والخسائر الاقتصادية غيرها – مستويات متزايدة من التكاليف المحتملة غير الظاهرة، وتواجه مصاعب في الوفاء الالتزامات المالية وغيرها من الالتزامات.

٥ – وثمة حاجة عاجلة وملحة إلى استباق مخاطر الكوارث والتخطيط لها والحد منها من أجل حماية الناس والمجتمعات والبلدان، ومصادر رزقهم وصحتهم وتراثهم الثقافي وممتلكاتهم الاجتماعية الاقتصادية ونظمهم الإيكولوجية بمزيد من الفعالية، ومن ثم تعزيز قدرتهم على مواجهة تلك الأخطار.

٦ – وينبغي تعزيز العمل للحد من التعرض لمخاطر الكوارث والضعف في وجهها، وبالتالي منع خلق مخاطر كوارث جديدة والمساءلة عن نشوء مخاطر الكوارث على جميع المستويات. وينبغي تركيز مزيد من العمل المتفاني على عمليات التصدي للأسباب الكامنة للمخاطر، مثل عواقب الفقر وعدم المساواة، وتغير المناخ وتقلباته، غير المخطط لها والتوسع السريع والعشوائي، وسوء إدارة الأراضي، والعوامل التي تساعد على اشتدادها مثل التغيير الديمغرافي، وضعف الترتيبات المؤسسية، والسياسات غير الواعية بالمخاطر، وعدم وجود الأنظمة والحوافز لاستثمار القطاع الخاص في مجال الحد من مخاطر الكوارث، وسلاسل الإمداد المعقدة، وقلة ما هو متوافر من التكنولوجيا، وأوجه الاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية، وتدني أحوال النظم الإيكولوجية، والجوائح والأوبئة. وعلاوة على ذلك، من الضروري مواصلة تعزيز الحكم الرشيد في استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، ورفع مستوى التأهب والتنسيق على الصعيد الوطني لمواجهة الكوارث وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار، واغتنام أنشطة الإنعاش وإعادة الإعمار بعد الكوارث من أجل ”إعادة البناء بشكل أفضل“، بفضل الدعم المتأتي من تعزيز سبل التعاون الدولي.

٧ – ويجب اتباع نهج وقائي أوسع يركز بشكل أكبر على الناس لمواجهة مخاطر الكوارث. ويتعين أن تكون ممارسات الحد من مخاطر الكوارث مصممة لمواجهة أخطار عديدة وشاملة لقطاعات متعددة وشاملة وميسَّرة ولكي تتسم بالكفاءة والفعالية. ومع الاعتراف بدور الحكومات الرائد والتنظيمي والتنسيقي، ينبغي لها أن تنخرط مع الجهات المعنية ذات الصلة بالموضوع، بما فيها النساء والأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والفقراء والمهاجرين والسكان الأصليين والمتطوعين وأوساط المهنيين وكبار السن، عند تصميم السياسات والخطط والمعايير وتنفيذها. وينبغي للقطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني، وكذلك الأوساط

الأكاديمية والمؤسسات العلمية والبحثية، العمل معاً على نحو أوثق وإيجاد فرص التعاون، وينبغي للشركات أن تجعل مخاطر الكوارث ضمن ممارساتها الإدارية.

٨ - ولا يزال التعاون على الصعيد الدولي والإقليمي ودون الإقليمي وعبر الحدود عاملاً محورياً في دعم الدول وسلطاتها الوطنية والمحلية والمجتمعات والشركات في مساعيها الرامية إلى الحد من مخاطر الكوارث. والآليات القائمة قد تحتاج إلى تعزيز من أجل تقديم الدعم الفعال وإعمالها بشكل أفضل. وينبغي توجيه اهتمام ودعم خاصين إلى البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية وبلدان أفريقيا، وكذلك البلدان ذات الدخل المتوسط، لزيادة الموارد والقدرات المحلية من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف، وذلك من أجل ضمان وسائل كافية ومستدامة ومتاحة في الوقت المناسب للتنفيذ في مجال بناء القدرات وتقديم المساعدة المالية والتقنية ونقل التكنولوجيا، وفقاً للالتزامات الدولية.

٩ - وبشكل عام، قدم إطار عمل هيوغو توجيهات حيوية للحد من مخاطر الكوارث وساهم في إحراز التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. غير أن تطبيقه أبرز وجود عدد من الثغرات في التصدي لعوامل الخطر الكامنة وفي صياغة الأهداف وتحديد أولويات العمل[٥]، وفي الحاجة لتعزيز القدرة على مواجهة الكوارث على جميع المستويات، وفي ضمان الوسائل الكافية للتنفيذ. وهذه الثغرات دليلٌ على ضرورة وضع إطار عملي المنحى يمكن للحكومات والجهات المعنية تطبيقه بطريقة داعمة ومكمِّلة، بحيث يساعدها ذلك على وضع اليد على مخاطر الكوارث التي يتعين مواجهتها ويرشد الاستثمار في سبيل تحسين القدرة على مواجهة الكوارث.

١٠ - وبعد مُضي عشر سنوات على اعتماد إطار عمل هيوغو، لا تزال الكوارث تقوض الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

١١ - وتتيح المفاوضات الحكومية الدولية المتعلقة بوضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتمويل التنمية وتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث، تتيح للمجتمع الدولي فرصة فريدة لتعزيز التماسك في ما بين جميع السياسات والمؤسسات والأهداف والمؤشرات ونظم القياس

(٥) أولويات إطار عمل هيوغو (٢٠٠٥-٢٠١٥) هي كما يلي: (١) كفالة أن يكون الحد من مخاطر الكوارث أولوية وطنية ومحلية ذات أساس مؤسسي متين للتنفيذ؛ (٢) تحديد مخاطر الكوارث وتقييمها ورصدها وتحسين الإنذار المبكر؛ (٣) الاستفادة من المعارف والابتكارات والتعليم لبناء ثقافة للسلامة والقدرة على مواجهة الكوارث على جميع المستويات؛ (٤) الحد من عوامل الخطر الأساسية؛ (٥) تعزيز التأهب للكوارث بغية التصدي لها بفعالية على جميع المستويات.

للتنفيذ، مع احترام ولايات كل منها. وسيسهم ضمان وجود روابط ذات مصداقية بين هذه العمليات، عند الاقتضاء، في بناء القدرة على مواجهة الكوارث وتحقيق الهدف العالمي المتمثل في القضاء على الفقر.

١٢ - وتجدر الإشارة إلى أن الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في عام ٢٠١٢، المعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه''[٦]، دعت إلى تناول مسألة الحد من أخطار الكوارث وبناء القدرة على مواجهة الكوارث مع تجدد الوعي بإلحاح هذا الأمر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، والقيام، حسب الاقتضاء، بإدماجها في السياسات والخطط والبرامج والميزانيات على جميع المستويات ومراعاتها في أطر العمل التي توضع في المستقبل في هذا الصدد. كما أعاد المؤتمر تأكيد جميع مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[٧].

١٣ - ويمثل التصدي لتغير المناخ، باعتباره واحداً من العوامل الكامنة وراء مخاطر الكوارث، مع احترام ولاية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[٨] في الوقت ذاته، فرصة للحد من مخاطر الكوارث بطريقة مجدية ومتماسكة في جميع العمليات الحكومية الدولية المترابطة.

١٤ - وانطلاقاً من هذا الأساس، وبغية الحد من مخاطر الكوارث، يتعين التصدي للتحديات الراهنة والاستعداد للتحديات المقبلة بالتركيز على ما يلي: رصد وتقييم وفهم مخاطر الكوارث وتبادل تلك المعلومات وكيفية نشوئها؛ وتعزيز إدارة مخاطر الكوارث والتنسيق بين كافة المؤسسات والقطاعات المعنية، والمشاركة الكاملة والفعالة من جانب أصحاب المصلحة ذوي الصلة على المستويات الملائمة؛ والاستثمار في بناء المنعة الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية والتعليمية للأشخاص والمجتمعات والبلدان والبيئة، وكذلك من خلال التكنولوجيا والبحوث؛ وتعزيز نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة والتأهب والتصدي والإنعاش والإصلاح وإعادة الإعمار. ولاستكمال العمل والقدرات على الصعيد الوطني، ينبغي تعزيز التعاون الدولي بين الدول المتقدمة والنامية وبين الدول والمنظمات الدولية.

١٥ - وسينطبق هذا الإطار على الخطر المحدود النطاق والواسع النطاق، المتكرر وغير المتكرر، والكوارث المفاجئة والبطيئة الظهور الناجمة عن الأخطار الطبيعية أو التي

---

(٦) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(٧) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٨) تظل مسائل تغير المناخ المذكورة في الإطار الحالي ضمن ولاية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من اختصاصات الأطراف في الاتفاقية.

من صنع الإنسان، وكذلك المخاطر والأخطار البيئية والتكنولوجية والبيولوجية ذات الصلة بها. والهدف هو الاسترشاد به في إدارة مخاطر الكوارث المتعددة من مجال التنمية على جميع المستويات، وكذلك داخل جميع القطاعات وفي ما بينها.

ثانيا - النتيجة المتوقعة والهدف المنشود

١٦ - رغم إحراز بعض التقدم في بناء المَنَعة والحد من الخسائر والأضرار، يقتضي الحد من الخسائر، بشكل كبير، العمل بمثابرة وإصرار مع مزيد من التركيز الواضح على الأشخاص وصحتهم ومعيشتهم والمتابعة بانتظام. وانطلاقاً من إطار عمل هيوغو، يهدف هذا الإطار إلى تحقيق النتيجة التالية خلال الخمسة عشر عاماً القادمة:

الحد بشكل كبير من مخاطر الكوارث والخسائر في الأرواح وسبل الرزق والصحة والأصول الاقتصادية والمادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للأشخاص والأعمال التجارية والمجتمعات المحلية والبلدان

ويستلزم تحقيق هذه النتيجة الالتزام الوطيد من القادة السياسيين في كل بلد ومشاركتهم على كل مستوى في تنفيذ إطار العمل هذا ومتابعته وفي تهيئة البيئة الضرورية المؤاتية والمساعِدة على تنفيذه.

١٧ - ولتحقيق النتيجة المتوقعة، ينبغي العمل على تحقيق الهدف التالي:

منع نشوء أخطار الكوارث والحد من المخاطر القائمة عن طريق تنفيذ تدابير متكاملة وشاملة اقتصادية وهيكلية وقانونية واجتماعية وصحية وثقافية وتعليمية وبيئية وتكنولوجية وسياسية ومؤسسية تحول دون التعرض للأخطار والضعف في وجه الكوارث وتحد منهما، وتعزِّز التأهب للتصدي لها والتعافي منها، ومن ثم تعزِّز القدرة على مواجهتها

ويستلزم السعي لتحقيق هذا الهدف تعزيز القدرة على التنفيذ وقدرات البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الأفريقية، وكذلك البلدان النامية ذات الدخل المتوسط التي تواجه مصاعب محددة، من بينها حشد الدعم عن طريق التعاون الدولي لتوفير وسائل التنفيذ وفقاً لأولوياتها الوطنية.

١٨ - وبغية دعم عملية تقييم التقدم العالمي المحرز نحو تحقيق النتيجة المنشودة والهدف المتوخى من إطار العمل هذا، حُددت سبع غايات عالمية. وستُقاس هذه الغايات على الصعيد العالمي وستُستكمل بالعمل على وضع مؤشرات مناسبة لها. وتسهم الأهداف والمؤشرات

الوطنية أيضاً في تحقيق النتيجة المنشودة والهدف المتوخى من إطار العمل هذا. الأهداف العالمية السبعة هي:

(أ) خفض الوفيات الناجمة عن الكوارث بدرجة كبيرة على الصعيد العالمي بحلول عام ٢٠٣٠، على أن يكون الهدف هو خفض المتوسط الأدنى من الوفيات الناجمة عن الكوارث على الصعيد العالمي لكل ١٠٠ ٠٠٠ فرد في العقد ٢٠٢٠-٢٠٣٠ مقارنة بالفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥؛

(ب) خفض عدد الأشخاص المتضررين بدرجة كبيرة على الصعيد العالمي بحلول عام ٢٠٣٠، على أن يكون الهدف هو خفض الرقم المتوسط في العالم لكل ١٠٠ ٠٠٠ فرد في العقد ٢٠٢٠-٢٠٣٠ مقارنة بالفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥[٩]؛

(ج) خفض الخسائر الاقتصادية الناجمة مباشرة عن الكوارث مقابل الناتج المحلي الإجمالي العالمي بحلول عام ٢٠٣٠؛

(د) الحد بدرجة كبيرة من الأضرار التي تلحق بالبنية التحتية الحيوية بسبب الكوارث وما يتعطَّل من الخدمات الأساسية، ومن بينها المرافق الصحية والتعليمية، بطرق منها تنمية قدرتها على الصمود في وجه الكوارث بحلول عام ٢٠٣٠؛

(هـ) الزيادة بدرجة كبيرة في عدد البلدان التي لديها استراتيجيات وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث بحلول عام ٢٠٢٠؛

(و) الزيادة بدرجة كبيرة في تعزيز التعاون الدولي مع البلدان النامية من خلال إيجاد الدعم الكافي والمستدام لتكملة أعمالها الوطنية المنجزة في سبيل تنفيذ هذا الإطار بحلول عام ٢٠٣٠؛

(ز) الزيادة بدرجة كبيرة في ما هو متوافر من نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة والمعلومات عن مخاطر الكوارث وتقييماتها للناس وسبل الاستفادة منها بحلول عام ٢٠٣٠.

ثالثا - المبادئ التوجيهية

١٩ - استناداً إلى المبادئ الواردة في ”استراتيجية يوكوهاما من أجل عالم أكثر أمناً: المبادئ التوجيهية لاتقاء الكوارث الطبيعية والتأهب لها وتخفيف حدتها“ وخطة

(٩) فئات الأشخاص المتضررين ستُعدُّ بالتفصيل في العملية المخصصة لأعمال ما بعد سِنداي التي سيبتُّ فيها المؤتمر.

عمل هذه الاستراتيجية[١٠] وإطار عمل هيوغو، سيُسترشد في تنفيذ هذا الإطار بالمبادئ التالية، مع مراعاة الظروف الوطنية، وبما يتسق مع القوانين المحلية، وكذلك الالتزامات والتعهدات الدولية:

(أ) كل دولة تتحمل المسؤولية الأساسية عن اتقاء خطر الكوارث والحد منه، بما في ذلك من خلال علاقات التعاون الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والتعاون عبر الحدود والعلاقات الثنائية. ويشكل الحد من مخاطر الكوارث هاجساً مشتركاً لجميع الدول، ويمكن تدعيم قدرة البلدان النامية على القيام على نحو فعال بتعزيز وتنفيذ سياسات وتدابير وطنية للحد من مخاطر الكوارث في سياق ظروف وقدرات كل بلد من هذه البلدان، وذلك من خلال توفير التعاون الدولي المستدام؛

(ب) يتطلب الحد من مخاطر الكوارث التشارك في المسؤوليات بين الحكومات المركزية والسلطات الوطنية المختصة والقطاعات والجهات المعنية، بما يتناسب مع ظروفها الوطنية ونظام الإدارة المعتمد فيها؛

(ج) الهدف من إدارة مخاطر الكوارث هو حماية الأشخاص وممتلكاتهم وصحتهم ومصادر رزقهم ووسائلهم الإنتاجية، وكذلك الموارد الثقافية والبيئية، وفي نفس الوقت احترام واحترام حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية؛

(د) يتطلب الحد من مخاطر الكوارث مشاركة كافة أطياف المجتمع وتعاونها في إطار شراكة. ويتطلب ذلك أيضاً التمكين والمشاركة الشاملة والميسَّرة وغير التمييزية، وإيلاء اهتمام خاص للأشخاص المتضررين من الكوارث أكثر من غيرهم، ولا سيما أشد الناس فقراً. وينبغي تعزيز منظور شامل لنوع الجنس والسن والإعاقة والثقافة في جميع السياسات والممارسات، والمرأة والقيادة الشبابية. وينبغي أيضاً، في هذا السياق، إيلاء اهتمام خاص لتحسين العمل التطوعي المنظم للمواطنين؛

(هـ) الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها رهين بآليات التنسيق داخل القطاعات وفي ما بينها، ومع أصحاب المصلحة المعنيين على جميع المستويات، ويتطلب التزاماً كاملاً من قبل جميع مؤسسات الدولة ذات الصبغة التنفيذية والتشريعية، على الصعيدين الوطني والمحلي، وتحديداً واضحاً للمسؤوليات بين أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص، بما في ذلك الشركات والأوساط الأكاديمية، من أجل كفالة مد جسور الاتصال والتعاون والتكامل في الأدوار والمساءلة والمتابعة؛

---

(١٠) A/CONF.172/9، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(و) في حين أن الدور التمكيني والتوجيهي والتنسيقي الذي تقوم به الحكومات الوطنية والحكومات الاتحادية وحكومات الولايات يبقى أساسياً، فإنه من الضروري تمكين السلطات المحلية والمجتمعات المحلية في مجال الحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك من خلال الموارد والحوافز ومسؤوليات اتخاذ القرارات، حسبما يقتضيه الأمر؛

(ز) يتطلب الحد من مخاطر الكوارث اتباع نهج متعدد الأخطار واتخاذ القرارات بطريقة شاملة تتسم بالدراية بالمخاطر، وتستند إلى تبادلٍ ونشرٍ مفتوحين للبيانات المصنفة، بما في ذلك البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس والعمر والإعاقة، بالإضافة إلى معلومات عن المخاطر تكون متاحة بسهولة ومحدثة وسهلة الفهم وقائمة على العلم وغير حساسة، تكمِّلها معارف تقليدية؛

(ح) ينبغي أن تهدف عملية وضع السياسات والخطط والممارسات والآليات ذات الصلة وتعزيزها وتنفيذها إلى تحقيق الاتساق، حسب الاقتضاء، في إطار خطط التنمية المستدامة والنمو، وتغير المناخ وتقلبه، والإدارة البيئية، والحد من مخاطر الكوارث. فالحد من مخاطر الكوارث أمرٌ جوهري لتحقيق التنمية المستدامة؛

(ط) مع أن أسباب مخاطر الكوارث قد تكون محلية أو وطنية أو إقليمية أو عالمية النطاق، فإن مخاطر الكوارث تتسم بخصائص محلية محددة يجب فهمها، كي يتسنى تحديد التدابير اللازمة للحد من هذه المخاطر؛

(ي) التصدي للعوامل الكامنة المتعلقة بمخاطر الكوارث، عن طريق الاستثمارات العامة والخاصة القائمة على الوعي بالمخاطر، أكثر فعالية من حيث التكلفة من الاعتماد بصورة أساسية على التصدي للكوارث بعد وقوعها والانتعاش منها، ويسهم في استدامة التنمية؛

(ك) تكتسي مرحلة التعافي والإصلاح والإعمار عقب الكوارث أهمية حاسمة في اتقاء التسبب في الكوارث وفي الحد من مخاطرها، من خلال ”إعادة البناء على نحو أفضل“، وفي تثقيف الجمهور وتوعيته بهذه المخاطر؛

(ل) لا غنى عن إقامة شراكة عالمية فعالة ومجدية ومواصلة تعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك الوفاء بالتزامات البلدان المتقدمة النمو في ما يتعلق بتقديم المساعدات الإنمائية الرسمية لإدارة مخاطر الكوارث إدارة فعالة؛

(م) البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وبلدان أفريقيا، بالإضافة إلى البلدان الأخرى المتوسطة الدخل التي تواجه مصاعب خاصة من حيث أخطار الكوارث، بحاجة إلى أن تقدم لها البلدان المتقدمة

والشركاء دعماً كافياً مستداماً في الوقت المناسب، بما في ذلك من خلال التمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات، بما يتناسب مع احتياجاتها وأولوياتها التي تحددها هي بنفسها.

رابعا - أولويات العمل

٢٠ - أخذاً في الاعتبار الخبرة المكتسبة من تنفيذ إطار عمل هيوغو، وسعياً إلى تحقيق النتيجة والهدف المنشودين، ينبغي للدول أن تركز العمل على جميع القطاعات وفي ما بينها على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي، وذلك في المجالات التالية ذات الأولوية:

١ - فهم مخاطر الكوارث.

٢ - تعزيز سبل التصدي لمخاطر الكوارث من أجل إدارة مخاطر الكوارث.

٣ - الاستثمار في مجال الحد من مخاطر الكوارث من أجل تعزيز القدرة على الصمود.

٤ - تحسين مستوى الاستعداد من أجل التصدي للكوارث بفعالية، و ''إعادة البناء على نحو أفضل'' في مجال التعافي والإصلاح والإعمار.

٢١ - وينبغي للدول والمنظمات الإقليمية والدولية وغيرها من الجهات المعنية، في إطار النهج الذي تتبعه للحد من مخاطر الكوارث، أن تضع في الاعتبار الأنشطة الرئيسية المدرجة تحت كل واحدة من هذه الأولويات الأربع، وأن تنفذ هذه الأنشطة، حسب الاقتضاء، وفقاً لإمكاناتها وقدراتها الذاتية، وبما يتوافق مع القوانين والتشريعات الوطنية.

٢٢ - وفي سياق تزايد الترابط العالمي وتضافر جهود التعاون الدولي، هناك حاجة لتهيئة بيئة دولية مؤاتية ولوسائل تنفيذ تساعد على تحفيز تنمية المعارف والقدرات والتحمس للحد من مخاطر الكوارث على جميع الأصعدة، والإسهام فيها، خصوصاً من أجل البلدان النامية.

الأولوية ١ - فهم مخاطر الكوارث

٢٣ - ينبغي أن ترتكز السياسات والممارسات المتعلقة بإدارة مخاطر الكوارث على فهم المخاطر بجميع أبعادها المتمثلة في ضعف الأشخاص والممتلكات في وجه الكوارث وقدراتهم ومدى تعرضهم لها وخصائصها والبيئة المحيطة بهم. ويمكن تسخير هذه المعارف لأغراض تقييم المخاطر السابقة للكوارث لاتقائها والحد من آثارها، ولوضع وتنفيذ سياسات مناسبة وفعالة للاستعداد والتصدي.

المستويان الوطني والمحلي

٢٤ - لتحقيق ذلك، من المهم القيام بما يلي:

(أ) تشجيع جمع البيانات ذات الصلة والمعلومات ذات القيمة العملية وتحليلها وإدارتها واستخدامها. ثم كفالة نشرها، مع مراعاة احتياجات مختلف فئات المستخدمين، حسب الاقتضاء؛

(ب) تشجيع وضع خطوط أساس وتعزيزها، وإجراء تقييم دوري لمخاطر الكوارث، ومدى الضعف في وجهها والقدرة على مواجهتها والتعرض لها وخصائصها، وآثارها المتعاقبة على النطاقين الاجتماعي والمكاني ذوي الصلة، وعلى النظم الإيكولوجية، وذلك مع مراعاة الظروف الوطنية؛

(ج) إصدار معلومات عن مخاطر الكوارث خاصة بالمواقع، بما في ذلك وضع خرائط عن تلك المخاطر، حسب الاقتضاء، وتحديثها وتعميمها بصفة دورية على أصحاب القرار والجمهور والمجتمعات المعرضة لمخاطر الكوارث، في شكل مناسب من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات الجغرافية المكانية؛

(د) إجراء تقييم لجميع الخسائر الناجمة عن الكوارث وتسجيلها ونشرها وإحصائها بطريقة منهجية، وفهم آثارها على الاقتصاد والمجتمع والصحة والتعليم والبيئة والإرث الثقافي، حسب الاقتضاء وفي سياق كل حالة على حدة وعند التعرض للأخطار وحسب المعلومات المتاحة عن قابلية التأثر بها؛

(هـ) إتاحة معلومات غير حساسة مصنفة عن قابلية التعرض للأخطار ومخاطر الكوارث والضعف في وجهها والخسائر الناجمة عنها، بالمجان وميسَّرة للجميع، حسب الاقتضاء؛

(و) تشجيع الحصول على البيانات الموثوقة المعدَّة في حينها، والاستفادة من المعلومات المكانية والموقعية، بما في ذلك نظم المعلومات الجغرافية، وتسخير مبتكرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحسين أدوات القياس وتعزيز عملية جمع البيانات وتحليلها ونشرها؛

(ز) بناء المعارف لدى مسؤولي الحكومات في جميع المستويات ولدى المجتمع المدني والمجتمعات المحلية والمتطوعين، بالإضافة إلى القطاع الخاص، عن طريق تبادل الخبرات والدروس المستخلصة والممارسات الجيدة وبرامج التدريب والتعلم في مجال الحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك استخدام آليات التدريب والتعليم القائمة والتعلم من الأقران؛

(ح) تشجيع وتعزيز الحوار والتعاون بين الأوساط العلمية والتقنية، وغيرها من الجهات المعنية وصانعي السياسات، من أجل تيسير الأخذ بنهج يربط العلم بوضع السياسات بما يسمح بصنع قرارات فعالة في إدارة مخاطر الكوارث؛

(ط) ضمان الاستفادة من المعارف والممارسات التقليدية والمحلية ومعارف السكان الأصليين، حسب الاقتضاء، لتكميل المعارف العلمية في مجال تقييم مخاطر الكوارث ووضع وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والخطط والبرامج المتصلة بقطاعات محددة، من خلال نهج متعدد القطاعات ينبغي أن يكون متماشياً مع الخصائص المحلية والظروف القائمة؛

(ي) تعزيز القدرات العلمية والتقنية اللازمة للاستفادة من المعارف القائمة وتوطيدها، ووضع وتطبيق المنهجيات والنماذج التي تكفل تقدير مخاطر الكوارث وأوجه الضعف واحتمالات التعرض لجميع الأخطار؛

(ك) تشجيع الاستثمار في تطوير الابتكار والتكنولوجيا في البحوث الطويلة الأجل التي تتصدى لأخطار متعددة والهادفة إلى إيجاد حلول في مجال إدارة مخاطر الكوارث، وذلك بغية التصدي للثغرات والعوائق وأوجه الترابط الناشئة والمصاعب الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والبيئية ومخاطر الكوارث؛

(ل) تشجيع إدماج التثقيف بمخاطر الكوارث، بما في ذلك اتقاء الكوارث والتخفيف منها والاستعداد والتصدي لها ومرحلة التعافي والإصلاح بعدها، في نظم التعليم الرسمي وغير الرسمي، وكذلك في مناهج التربية الوطنية على جميع المستويات التعليمية، بالإضافة إلى التعليم والتدريب المهنيين؛

(م) تشجيع الاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى تعزيز تثقيف الجمهور وتوعيته بالمعلومات والمعارف المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث، عن طريق الحملات، ووسائط الإعلام الاجتماعية، والتعبئة المجتمعية، مع مراعاة فئات محددة من الجمهور واحتياجاتها؛

(ن) تطبيق المعلومات المتعلقة بالمخاطر بجميع أبعادها، والتي تشمل ضعف الأشخاص والمجتمعات والبلدان والممتلكات في وجه هذه المخاطر وقدرتهم على التصدي لها وتعرضهم لها، بالإضافة إلى خصائص الأخطار، من أجل وضع وتنفيذ سياسات للحد من مخاطر الكوارث؛

(س) تعزيز التعاون بين الناس على المستوى المحلي من أجل نشر المعلومات المتعلقة بمخاطر الكوارث، من خلال إشراك المنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية.

المستويان العالمي والإقليمي

٢٥ - لتحقيق ذلك، من المهم القيام بما يلي:

(أ) تحسين سبل وضع ونشر منهجيات وأدوات قائمة على العلم بغية تسجيل وتشارك البيانات المتصلة بالخسائر الناجمة عن الكوارث والبيانات والإحصاءات المصنفة ذات الصلة بالموضوع، بالإضافة إلى تعزيز وضع نماذج لمخاطر الكوارث وتقديرها ورسم الخرائط والرصد ونظم الإنذار المبكر عن الأخطار المتعددة؛

(ب) تشجيع إجراء دراسات مسحية شاملة عن مخاطر الكوارث المتعددة الأخطار، وإعداد دراسات تقييمية وخرائط إقليمية لمخاطر الكوارث، تتضمن سيناريوهات التغير المناخي؛

(ج) القيام، من خلال التعاون الدولي، بما في ذلك نقل التكنولوجيا، بتشجيع وتحسين سبل الوصول إلى البيانات والمعلومات غير الحساسة، والاتصالات حسب الاقتضاء، وتكنولوجيات الاتصالات والمعلومات الجغرافية المكانية وتلك المرتكزة على الفضاء والخدمات ذات الصلة بها، وتبادلها واستخدامها؛ وإدامة وتعزيز عمليات رصد الأرض والمناخ في عين المكان أو عن طريق الاستشعار عن بُعد؛ وتعزيز الاستفادة من وسائط الإعلام، بما في ذلك وسائط الإعلام الاجتماعية والتقليدية وشبكات البيانات الضخمة والهواتف المحمولة الكبرى، وذلك لدعم التدابير الوطنية الرامية إلى التواصل الناجح بشأن مخاطر الكوارث، حسب ما هو مناسب ومتوافق مع القوانين الوطنية؛

(د) تعزيز الجهود المشتركة في إطار الشراكة مع الأوساط العلمية والتكنولوجية والأكاديمية، بالإضافة إلى القطاع الخاص، من أجل إرساء الممارسات الدولية الجيدة ونشرها وتبادلها؛

(هـ) دعم استحداث نُظُم وخدمات محلية ووطنية وإقليمية وعالمية، تكون سهلة الاستعمال، من أجل تبادل المعلومات بشأن الممارسات الجيدة، وتكنولوجيات الحد من مخاطر الكوارث، الفعالة من حيث التكلفة والسهلة الاستعمال، وبشأن الدروس المستخلصة من السياسات والخطط والتدابير المتصلة بالحد من مخاطر الكوارث؛

(و) إعداد حملات عالمية وإقليمية بوصفها أدوات لتوعية الناس وتثقيفهم، اعتماداً على الحملات القائمة (على سبيل المثال: مبادرة ''مليون من المدارس والمستشفيات الآمنة''، وحملة ''تمكين المدن من مواجهة الكوارث: مدينتي تستعد!''، و ''جائزة الأمم المتحدة ساساكاوا للحد من الكوارث''، ومناسبة الأمم المتحدة السنوية ''اليوم الدولي للحد من الكوارث'')، ذلك أنها تشجع ثقافة اتقاء الكوارث والقدرة على الصمود والمواطَنة المسؤولة،

وتهيّئ لفهم خطر الكوارث، وتدعم التعلم المتبادل وتبادل الخبرات؛ وتشجيع أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص على المشاركة الفعالة في المبادرات من هذا القبيل، ووضع مبادرات جديدة لها نفس الأغراض على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي؛

(ز) تعزيز العمل العلمي والتقني بشأن الحد من مخاطر الكوارث من خلال تعبئة الشبكات والمؤسسات العلمية والبحثية القائمة، على جميع الصعُد وفي جميع المناطق، بدعم من الفريق الاستشاري العلمي والتقني التابع لمكتب الأمم المتحدة للحد من الكوارث، من أجل ما يلي: تعزيز قاعدة الأدلة الداعمة لتنفيذ هذا الإطار؛ وتشجيع البحث العلمي في أنماط مخاطر الكوارث ومسبباتها وآثارها؛ ونشر المعلومات بشأن المخاطر مع الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات الجغرافية المكانية؛ وتقديم المشورة بشأن منهجيات ومعايير تقييم المخاطر، ووضع نماذج للمخاطر واستخدام البيانات؛ وتحديد الثغرات التكنولوجية والبحثية ووضع التوصيات بشأن مجالات البحث ذات الأولوية في مجال إدارة مخاطر الكوارث؛ وتعزيز ودعم توافر العلوم والتكنولوجيات وتطبيقها في اتخاذ القرارات؛ والمساهمة في تحديث منشور ”مصطلحات الحد من مخاطر الكوارث لعام ٢٠٠٩ المعتمدة لدى مكتب الأمم المتحدة للحد من الكوارث“، والاستعانة باستعراضات ما بعد الكوارث باعتبارها فرصاً للنهوض بالتعلم والسياسات العامة؛ ونشر الدراسات المتصلة بها؛

(ح) تشجيع ما هو متوافر من المواد المحمية بحقوق النشر وبراءات الاختراع، بما في ذلك من خلال حقوق الاستغلال المتفاوض عليها؛

(ط) تعزيز فرص الاستفادة من المبتكرات والتكنولوجيا ودعمها، وكذلك في المدى الطويل، البحث والتطوير الموجَّهين نحو الأخطار المتعددة وإيجاد الحلول في مجال إدارة مخاطر الكوارث.

الأولوية ٢ - تعزيز سبل التصدي لمخاطر الكوارث من أجل إدارة مخاطر الكوارث

٢٦ - تكتسي إدارة مخاطر الكوارث على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي أهمية كبيرة لكفالة الفعالية والكفاءة في إدارة مخاطر الكوارث. ويلزم وجود رؤية واضحة وخطط واختصاصات وإرشادات وتنسيق داخل القطاعات وفي ما بينها، وكذلك مشاركة الجهات المعنية. لذلك، فإن تعزيز إدارة مخاطر الكوارث بغرض الوقاية والتخفيف والتأهب والتصدي والتعافي وإعادة التأهيل، أمرٌ ضروري ويعزز التعاون والشراكة في ما بين الآليات والمؤسسات التي تتولى تنفيذ الصكوك ذات الصلة بالحد من مخاطر الكوارث والتنمية المستدامة.

المستويان الوطني والمحلي

٢٧ - لتحقيق هذه الأولوية، من المهم القيام بما يلي:

(أ) تعميم وإدماج الحد من مخاطر الكوارث داخل جميع القطاعات وفي ما بينها؛ واستعراض وتعزيز تماسك وزيادة تطوير الأطر الوطنية والمحلية للقوانين واللوائح والسياسات العامة، حسب الاقتضاء، التي توجّه القطاعين العام والخاص، من خلال تحديد الأدوار والمسؤوليات، إلى القيام بالآتي: '١' معالجة مخاطر الكوارث في الخدمات والبنى التحتية التي يملكها القطاع العام أو يديرها أو ينظمها؛ '٢' وتشجيع الأشخاص والأسر والمجتمعات والأعمال التجارية على اتخاذ إجراءات وتحفيزهم على ذلك، بالطريقة الملائمة؛ '٣' وتعزيز الآليات والمبادرات ذات الصلة بالشفافية في إدارة مخاطر الكوارث، والتي يمكن أن تتضمن الحوافز المالية، ومبادرات توعية عامة الناس والتدريب، ومتطلبات الإبلاغ والتدابير القانونية والإدارية؛ '٤' وإيجاد هياكل للتنسيق والتنظيم؛

(ب) اعتماد وتنفيذ استراتيجيات وخطط وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث يكون الهدف منها هو منع نشوء المخاطر والحد من المخاطر القائمة وتعزيز المَنَعة الاقتصادية والاجتماعية والصحة والبيئية، على أن تغطي مختلف الفترات الزمنية وتكون لها أهداف ومؤشرات والأطر الزمنية؛

(ج) إجراء تقييم للقدرات الفنية والمالية والإدارية لعملية إدارة مخاطر الكوارث للوقوف على قدرتها على التعامل مع المخاطر التي يتم تحديدها على الصعيدين المحلي والوطني؛

(د) تشجيع إنشاء الآليات والحوافز اللازمة لضمان ارتفاع مستوى الامتثال للأحكام المعززة للسلامة في القوانين واللوائح القطاعية القائمة، بما في ذلك تلك التي تعالج استغلال الأراضي، والتخطيط الحضري، وقوانين البناء، وإدارة البيئة والموارد، والصحة، ومعايير السلامة، وتحديث هذه الآليات والحوافز، حيثما تقتضي الضرورة ذلك، من أجل ضمان التركيز الكافي على إدارة مخاطر الكوارث؛

(هـ) إنشاء آليات للمتابعة والتقييم الدوري والإبلاغ العلني عن التقدم المحرز في تنفيذ الخطط الوطنية والمحلية، وتعزيزها عند الاقتضاء. وتعزيز التدقيق العام لتقارير رصد التقدم المحرز في تنفيذ الخطط المحلية والوطنية للحد من مخاطر الكوارث، وتشجيع المناقشات المؤسسية بشأن هذه التقارير، بما في ذلك من قبل البرلمانيين والمسؤولين المعنيين الآخرين؛

(و) إناطة أدوار ومهام واضحة، عند الاقتضاء، بممثلي المجتمع المحلي في مؤسسات وعمليات إدارة مخاطر الكوارث وصنع القرار، من خلال الأطر القانونية

ذات الصلة بالموضوع، وإجراء مشاورات عامة ومجتمعية شاملة أثناء إعداد تلك القوانين واللوائح لدعم تنفيذها؛

(ز) إنشاء وتعزيز منتديات تنسيق حكومية تضم أصحاب المصلحة المعنيين على الصعيدين الوطني والمحلي، مثل المنابر الوطنية والمحلية للحد من مخاطر الكوارث، ومراكز الاتصال الوطنية المعينة بتنفيذ إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث. ومن الضروري أن توضع لهذه الآليات دعائم راسخة في الأطر المؤسسية الوطنية وأن تُسند إليها مسؤوليات وسلطات واضحة من أجل تحقيق أهداف منها تحديد مخاطر الكوارث القطاعية والمتعددة القطاعات، وبناء الوعي والمعارف بشأن مخاطر الكوارث من خلال تبادل ونشر المعلومات والبيانات غير الحساسة المتعلقة بمخاطر الكوارث، والإسهام في إعداد التقارير عن مخاطر الكوارث على الصعيدين المحلي والوطني وتنسيق هذه التقارير، وتنسيق حملات التوعية العامة بشأن مخاطر الكوارث، وتيسير ودعم التعاون المتعدد القطاعات على الصعيد المحلي (مثلا بين الحكومات المحلية)، والمساهمة في تحديد معالم خطط إدارة مخاطر الكوارث الوطنية والمحلية وجميع السياسات ذات الصلة بإدارة مخاطر الكوارث، والمساهمة في إعداد التقارير بشأنها. وينبغي إنشاء هذه المسؤوليات من خلال قوانين ولوائح ومعايير وإجراءات؛

(ح) تمكين السلطات المحلية، عند الاقتضاء، بالوسائل التنظيمية والمالية للعمل والتنسيق مع المجتمع المدني والمجتمعات المحلية والسكان الأصليين والمهاجرين في إدارة مخاطر الكوارث على المستوى المحلي؛

(ط) تشجيع البرلمانيين على دعم تنفيذ أعمال الحد من مخاطر الكوارث بواسطة سن تشريعات جديدة أو تعديل التشريعات القائمة ذات الصلة ووضع مخصصات في الميزانية؛

(ي) تشجيع إعداد معايير للجودة في مجال إدارة مخاطر الكوارث، مثل شهادات الاعتماد والجوائز، بمشاركة القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والجمعيات المهنية، والمنظمات العلمية والأمم المتحدة؛

(ك) صياغة سياسات عامة، عند الاقتضاء، بهدف معالجة قضايا وقاية أو إعادة توطين المستوطنات البشرية في المناطق المعرضة لمخاطر الكوارث، حيثما أمكن، مع مراعاة القوانين الوطنية والنظم القانونية.

المستويان العالمي والإقليمي

٢٨ - لتحقيق هذه الأولوية، من المهم القيام بما يلي:

(أ) توجيه العمل على المستوى الإقليمي من خلال استراتيجيات وآليات يتم الاتفاق عليها على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي للتعاون للحد من مخاطر الكوارث، حسب الاقتضاء، في ضوء هذا الإطار، وذلك من أجل تعزيز كفاءة التخطيط وإنشاء نظم معلومات مشتركة وتبادل الممارسات والبرامج الرشيدة في مجالي التعاون وتنمية القدرات، ولا سيما من أجل معالجة مخاطر الكوارث المشتركة والعابرة للحدود؛

(ب) تشجيع التعاون في ما بين الآليات والمؤسسات العالمية والإقليمية من أجل تنفيذ ومواءمة الصكوك والأدوات ذات الصلة بالحد من مخاطر الكوارث، مثل تغير المناخ، والتنوع البيولوجي، والتنمية المستدامة، والقضاء على الفقر، والبيئة، والزراعة، والصحة، الغذاء، والتغذية، وغيرها، حسب الاقتضاء؛

(ج) المشاركة بنشاط في المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث، والمنتديات الإقليمية ودون الإقليمية للحد من مخاطر الكوارث والمنتديات المواضيعية من أجل إقامة الشراكات، وإجراء التقييمات الدورية للتقدم المحرز في التنفيذ، وتبادل الممارسات والمعارف بشأن السياسات والبرامج والاستثمارات الواعية بمخاطر الكوارث، بما في ذلك تلك المتعلقة بقضايا التنمية والمناخ، حسب الاقتضاء، إلى جانب تعزيز إدماج إدارة مخاطر الكوارث في القطاعات الأخرى ذات الصلة بها. وينبغي للمنظمات الحكومية الإقليمية أن تؤدي دوراً هاماً في المنتديات الإقليمية المعنية بالحد من مخاطر الكوارث؛

(د) تعزيز التعاون عبر الحدود في سبيل تهيئة المجال لوضع السياسات والخطط الرامية لتطبيق النُهج القائمة على الرفق بالنظام الإيكولوجي، في ما يتعلق بالموارد المشتركة، مثل الموارد الموجودة على ضفاف الأنهار وعلى طول السواحل، من أجل بناء القدرة على التكيف مع مخاطر الكوارث والحد منها، بما في ذلك مخاطر الأوبئة والنزوح؛

(هـ) تشجيع التعلم المتبادل، وتبادل الممارسات الرشيدة والمعلومات من خلال استعراضات الأقران الطوعية أو التي تبدأ بمبادرة ذاتية في ما بين الدول المهتمة؛

(و) تشجيع تعزيز الآليات الطوعية الدولية لرصد مخاطر الكوارث وتقييمها، بما في ذلك البيانات والمعلومات ذات الصلة بالموضوع، بالاستفادة من تجربة نظام الرصد التابع لإطار عمل هيوغو. ويمكن لهذه الآليات أن تشجع تبادل المعلومات غير الحساسة عن مخاطر الكوارث بين الهيئات الحكومية الوطنية ذات الصلة وأصحاب المصلحة، من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

الأولوية ٣ – الاستثمار في مجال الحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها

٢٩ – لا بد من الاستثمارات العامة والخاصة في مجال الوقاية من مخاطر الكوارث والحد من تأثيرها، باتخاذ تدابير هيكلية وغير هيكلية من شأنها تعزيز قدرة الأشخاص والمجتمعات والبلدان وممتلكاتهم، وكذلك البيئة، على الصمود من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية. وهذه الاستثمارات قد تكون حوافز قوية على الابتكار والنمو وتهيئة فرص عمل جديدة. وهذه التدابير فعالة من حيث التكلفة وتساهم بشدة في إنقاذ الأرواح، ومنع وقوع الخسائر وتقليلها، وضمان فعالية التعافي والإصلاح.

المستويان الوطني والمحلي

٣٠ – لتحقيق هذه الأولوية، من المهم القيام بما يلي:

(أ) تخصيص الموارد اللازمة، بما في ذلك التمويل والخدمات اللوجستية، عند الاقتضاء، على جميع مستويات الإدارة لوضع وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والخطط والقوانين المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث ووضع اللوائح في جميع القطاعات المعنية؛

(ب) تعزيز آليات نقل مخاطر الكوارث والتأمين ضدها، وتقاسم المخاطر والاحتفاظ بها وتوفير الحماية المالية، عند الاقتضاء، لكل من الاستثمارات العامة والخاصة، وذلك من أجل الحد من الأثر المالي للكوارث على الحكومات والمجتمعات في المناطق الحضرية والريفية؛

(ج) تعزيز الاستثمارات العامة والخاصة، عند الاقتضاء، في مشاريع تحسين القدرة على مواجهة الكوارث، لا سيما من خلال: اتخاذ تدابير هيكلية وغير هيكلية ووظيفية يكون الغرض منه هو الوقاية من مخاطر الكوارث والحد من تأثيرها في المرافق الحيوية، ولا سيما في المدارس والمستشفيات والبنى التحتية المادية؛ وتحسين بناء المرافق من البداية، بحيث يتم تصميمها وتشييدها بشكل ملائم لتحمل الأخطار، بما في ذلك استخدام مبادئ التصميم العالمي وتوحيد المعايير الخاصة بمواد البناء؛ وإجراء تعديلات تحديثية على المرافق وإعادة تشييدها؛ وتشجيع ثقافة الصيانة؛ ومراعاة تقييمات الآثار الاقتصادية والاجتماعية والهيكلية والتكنولوجية والبيئية؛

(د) حماية أو دعم حماية المؤسسات الثقافية والتجميعية وغيرها من المواقع ذات الفائدة التاريخية والثقافية والتراثية والدينية؛

(هـ) تعزيز قدرة أماكن العمل على مواجهة مخاطر الكوارث باتخاذ تدابير هيكلية وغير هيكلية؛

(و) تشجيع جعل تقييمات مخاطر الكوارث جزءاً من عملية وضع وتنفيذ سياسات استغلال الأراضي، بما في ذلك التخطيط الحضري، وتقييم تدهور الأراضي والسكن العشوائي وغير الدائم، واستخدام مبادئ توجيهية وأدوات متابعة مُعدّة في ضوء التغيرات الديمغرافية والبيئية المتوقعة؛

(ز) تشجيع جعل عمليات تقييم وإدارة مخاطر الكوارث ورسم خرائط المناطق المعرضة لها جزءاً من عمليات تخطيط التنمية الريفية وإدارتها في مناطق منها الجبال والأنهار والمناطق الساحلية المنبسطة التي تغمرها الفيضانات، والأراضي الجافة، والأراضي الرطبة، وجميع المناطق الأخرى المعرضة للجفاف والفيضانات، بما في ذلك من خلال تحديد المناطق التي تعتبر آمنة للاستيطان البشري والتي تحافظ في الوقت نفسه على وظائف النظم الإيكولوجية التي تساعد على الحد من المخاطر؛

(ح) التشجيع على تنقيح ما هو قائم من قوانين ومعايير البناء وممارسات الإصلاح وإعادة التشييد على المستوى الوطني أو المحلي أو استحداث الجديد منها، حسب الاقتضاء، بهدف جعلها أكثر قابلية للتطبيق في السياق المحلي، لا سيما في المستوطنات البشرية العشوائية والمهمشة، وتعزيز القدرة على تطبيق هذه القوانين وحصرها وإنفاذها من خلال نهج ملائم، بهدف تعزيز إنشاء البنى المقاومة للكوارث؛

(ط) تعزيز قدرة النظم الصحية الوطنية على مواجهة الكوارث، بما في ذلك من خلال دمج إدارة مخاطر الكوارث في قطاع الرعاية الصحية الأولية والثانوية والثالثية، وخاصة على المستوى المحلي؛ وتنمية قدرة العاملين في مجال الصحة على فهم مخاطر الكوارث وتطبيق وتنفيذ نُهج الحد من مخاطر الكوارث في العمل الصحي؛ وتشجيع وتعزيز القدرات التدريبية في مجال طب الكوارث؛ ودعم وتدريب المجموعات الصحية المجتمعية على نُهج الحد من مخاطر الكوارث في البرامج الصحية، بالتعاون مع القطاعات الأخرى، وكذلك في تنفيذ اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) لمنظمة الصحة العالمية؛

(ي) تعزيز تصميم وتنفيذ سياسات شاملة وآليات شبكات الأمان الاجتماعية، بما في ذلك من خلال إشراك المجتمعات، على أن تكون هذه السياسات متكاملة مع برامج تعزيز سبل العيش ومع الحصول على الخدمات الصحية الأساسية، بما في ذلك صحة الأم والوليد والطفل، العنف الجنسي والصحة الإنجابية، والأمن الغذائي والتغذوي، والإسكان

والتعليم للقضاء على الفقر، وذلك من أجل إيجاد حلول دائمة في مرحلة ما بعد انتهاء الكوارث وتمكين ومعاونة الأشخاص المتضررين أكثر من غيرهم جراء الكوارث؛

(ك) ينبغي إشراك الأشخاص الذين يعانون من أمراض تهدد حياتهم وأمراض مزمنة، نظراً لاحتياجاتهم الخاصة، في إعداد السياسات والخطط الرامية لإدارة المخاطر التي يتعرضون لها قبل الكوارث وأثناءها وبعدها، بما في ذلك تمكينهم من الحصول على الخدمات اللازمة لإنقاذ الأرواح؛

(ل) تشجيع اعتماد سياسات وبرامج لمعالجة التنقل البشري الناجم عن الكوارث لتعزيز قدرة الأشخاص المتضررين والمجتمعات المضيفة على مواجهة الكوارث، وفقاً للقوانين والظروف الوطنية؛

(م) تشجيع دمج اعتبارات وتدابير الحد من مخاطر الكوارث في الصكوك المالية والضريبية، عند الاقتضاء؛

(ن) تعزيز استخدام وإدارة النظم الإيكولوجية بشكل مستدام وتنفيذ نُهج متكاملة لإدارة للموارد البيئية والطبيعية تشمل مسألة الحد من مخاطر الكوارث؛

(س) زيادة قدرة الأعمال التجارية على مواجهة الكوارث وحماية سبل العيش والأصول الإنتاجية في جميع حلقات سلاسل التوريد، وضمان استمرارية الخدمات ودمج إدارة مخاطر الكوارث في نماذج وممارسات الأعمال التجارية؛

(ع) تعزيز حماية سبل العيش ووسائل الإنتاج، بما في ذلك الماشية والدواب والأدوات والبذور؛

(ف) تعزيز ودمج نُهج إدارة مخاطر الكوارث في جميع عناصر قطاع السياحة، بالنظر إلى شدة الاعتماد في كثير من الأحيان على السياحة كمحرك اقتصادي رئيسي.

المستويان العالمي والإقليمي

٣١ - لتحقيق هذه الأولوية، من المهم القيام بما يلي:

(أ) تعزيز الاتساق على نطاق النظم والقطاعات والمنظمات ذات الصلة بالتنمية المستدامة والحد من مخاطر الكوارث في سياساتها وخططها وبرامجها وعملياتها؛

(ب) تشجيع وضع وتعزيز آليات وصكوك نقل المعلومات المتصلة بمخاطر الكوارث وتبادلها بالتعاون الوثيق مع الشركاء في المجتمع الدولي وأوساط الأعمال والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من الجهات المعنية؛

(ج) تعزيز التعاون بين الهيئات والشبكات الأكاديمية والعلمية والبحثية والقطاع الخاص بغية استحداث منتجات وخدمات جديدة تساعد على الحد من مخاطر الكوارث، ولا سيما المنتجات والخدمات التي من شأنها مساعدة البلدان النامية وما تواجهه من تحديات خاصة؛

(د) تعزيز التنسيق بين المؤسسات المالية العالمية والإقليمية، وذلك بهدف تقييم الآثار الاقتصادية المحتملة للكوارث والتحسب لها؛

(هـ) توثيق التعاون بين السلطات الصحية وغيرها من الجهات المعنية لتعزيز قدرات البلدان في مجال إدارة مخاطر الكوارث الصحية، وتنفيذ اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) وبناء نظم صحية قادرة على الصمود؛

(و) تعزيز وتشجيع التعاون وبناء القدرات من أجل حماية وسائل الإنتاج، بما في ذلك الماشية والدواب والأدوات والبذور؛

(ز) تشجيع ودعم إحداث شبكات الأمان الاجتماعي بما أن تدابير الحد من مخاطر الكوارث ترتبط ببرامج تعزيز أسباب الرزق وتتكامل معها من أجل كفالة القدرة على تحمل الصدمات على مستوى الأسرة المعيشية والمجتمع المحلي؛

(ح) تعزيز وتوسيع نطاق الجهود الدولية الرامية إلى القضاء على الجوع والفقر بالحد من مخاطر الكوارث؛

(ط) توثيق ودعم التعاون بين الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص لتعزيز قدرة أوساط الأعمال على مواجهة الكوارث.

الأولوية ٤ - تعزيز التأهب للكوارث بغية التصدي لها بفعالية و''إعادة البناء بشكل أفضل'' في مرحلة التعافي والإصلاح وإعادة البناء

٣٢ - يشير النمو المطرد لمخاطر الكوارث، ومن ضمنه زيادة تعرض الأشخاص والممتلكات للكوارث، بالإضافة إلى الدروس المستخلصة من الكوارث السابقة، إلى ضرورة مواصلة تعزيز التأهب للكوارث بغية التصدي لها واتخاذ إجراءات تحسباً لها، وجعل الحد من مخاطر الكوارث جزءاً من التأهب بغية التصدي لها، وكفالة توفر القدرات اللازمة بغية التصدي للكوارث والتعافي بفعالية على جميع المستويات. ولا بد من تمكين النساء والأشخاص ذوي الإعاقة

لكي يقودوا علناً تنفيذ نُهج التصدي والتعافي والإصلاح وإعادة البناء المتسمة بالإنصاف بين الجنسين والتي يمكن للجميع الاستفادة منها وأن يروّجوا لها. وقد أظهرت الكوارث أن مرحلة التعافي والإصلاح وإعادة البناء، التي تحتاج إلى التأهب قبل وقوع الكوارث، تمثل فرصة حاسمة لإعادة البناء بطريقة أفضل، بسبل منها إدماج الحد من مخاطر الكوارث في تدابير التنمية، مما يجعل الأمم والمجتمعات قادرة على مواجهة الكوارث.

المستويان الوطني والمحلي

٣٣ - لتحقيق هذه الأولوية، من المهم القيام بما يلي:

(أ) إعداد السياسات والخطط والبرامج المتعلقة بالتأهب للكوارث والطوارئ أو استعراضها وتحديثها بصورة دورية، وذلك بمشاركة المؤسسات ذات الصلة، مع مراعاة سيناريوهات تغير المناخ وأثرها على مخاطر الكوارث، وتيسير مشاركة جميع القطاعات والجهات المعنية، حسب الاقتضاء؛

(ب) الاستثمار في نظم التنبؤ والإنذار المبكر المتعددة الأخطار والقطاعات التي تركز على السكان، وآليات الاتصال في حالات الطوارئ ومخاطر الكوارث، والتكنولوجيات الاجتماعية، ونظم الاتصالات السلكية واللاسلكية لرصد الأخطار وتطويرها وتعهدها وتعزيزها. ووضع نظم من هذا القبيل بتوخي مسار قائم على المشاركة. وتصميم هذه النظم وفق احتياجات المستعملين، بما في ذلك وفق الاحتياجات الاجتماعية والثقافية، وخصوصاً الجنسانية. والتشجيع على استعمال معدات ومرافق بسيطة ومنخفضة التكلفة للإنذار المبكر وتوسيع نطاق قنوات بث المعلومات بغية الإنذار المبكر بالكوارث الطبيعية؛

(ج) تعزيز منَعة البنى التحتية الحيوية الجديدة والقائمة، بما في ذلك المياه والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والمرافق التعليمية والمستشفيات وغيرها من المرافق الصحية، من أجل ضمان أن تبقى آمنة وفعالة وعملية أثناء وقوع الكوارث وبعد وقوعها بهدف توفير الخدمات الأساسية وإنقاذ حياة المنكوبين؛

(د) إنشاء مراكز مجتمعية للنهوض بالوعي العام وتخزين المواد اللازمة لتنفيذ أنشطة الإنقاذ والإغاثة؛

(هـ) اعتماد سياسات وإجراءات عامة تدعم دور عمال الخدمة العامة لاستحداث أو تعزيز آليات التنسيق والتمويل وإجراءات المساعدة الغوثية، والتخطيط والإعداد لمرحلة التعافي والتعمير بعد وقوع الكوارث؛

(و) تدريب القوى العاملة الموجودة والمتطوعين الحاليين على التصدي للكوارث وتعزيز القدرات التقنية واللوجستية لكفالة تحسين سبل التصدي في حالات الطوارئ؛

(ز) ضمان استمرارية العمليات والتخطيط، بما في ذلك التعافي الاجتماعي والاقتصادي، وتوفير الخدمات الأساسية في مرحلة ما بعد وقوع الكوارث؛

(ح) تشجيع إجراء تدريبات منتظمة على التأهب للكوارث والتصدي لها والتعافي، بما في ذلك التدريب على الإجلاء في حالات الطوارئ، والتدريب واستحداث نظم للدعم المحلي، بهدف كفالة التصدي السريع والفعال للكوارث وما يتصل بها من حالات النزوح، بما في ذلك إمكانية اللجوء إلى المآوى الآمنة والحصول على الإمدادات الأساسية من الأغذية ومواد الإغاثة غير الغذائية، حسب الاقتضاء، لتلبية الاحتياجات المحلية؛

(ط) تشجيع تعاون المؤسسات المختلفة والسلطات المتعددة والجهات المعنية المرتبطة بها على جميع المستويات، بما في ذلك المجتمعات المحلية والأعمال التجارية المتضررة، بالنظر إلى الطبيعة المعقدة والمكلفة لعملية التعمير في مرحلة ما بعد وقوع الكوارث، في إطار التنسيق الذي تقوم به السلطات الوطنية؛

(ي) تشجيع إدراج إدارة مخاطر الكوارث في عمليتي الإنعاش والإصلاح في مرحلة ما بعد وقوع الكوارث، وتيسير الصلة بين الإغاثة والإصلاح والتنمية، واغتنام الفرص طوال مرحلة التعافي لتطوير قدرات كفيلة بالحد من مخاطر الكوارث على المدى القصير والمتوسط والطويل، بوسائل منها وضع تدابير من قبيل تخطيط استخدام الأراضي وتحسين معايير التهيئة وتبادل الخبرات والمعارف والاستعراضات والدروس المستخلصة بعد وقوع الكوارث، وإدماج إعادة البناء بعد وقوع الكوارث في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في المناطق المتضررة. وينبغي أن ينطبق هذا الأمر على الملاجئ المؤقتة للنازحين بسبب الكوارث؛

(ك) وضع مبادئ توجيهية للتأهب لإعادة البناء بعد وقوع الكوارث، من قبيل تخطيط استخدام الأراضي وتحسين معايير التهيئة، بما في ذلك عن طريق التعلم من برامج التعافي وإعادة البناء خلال العقد المنقضي منذ اعتماد إطار عمل هيوغو، وتبادل الخبرات والمعارف والدروس المستخلصة؛

(ل) النظر في نقل المرافق والبنى التحتية العامة إلى مناطق خارج نطاق المخاطر، وذلك حيثما أمكن، خلال عملية إعادة البناء بعد وقوع الكوارث، بالتشاور مع السكان المعنيين، عند الاقتضاء؛

(م) تعزيز قدرة السلطات المحلية على إجلاء الأشخاص الذين يعيشون في المناطق المعرضة للكوارث؛

(ن) إنشاء آلية لتسجيل الحالات وقاعدة بيانات للوفيات الناجمة عن الكوارث من أجل تحسين الوقاية من الاعتلال والوفاة؛

(س) تعزيز خطط التعافي من أجل توفير الدعم النفسي والاجتماعي وخدمات الصحة العقلية لجميع السكان المحتاجين؛

(ع) استعراض القوانين والإجراءات الوطنية بشأن التعاون الدولي وتعزيزها، عند الاقتضاء، استناداً إلى المبادئ التوجيهية لتيسير عمليات الدولية للإغاثة والمساعدة الأولية على التعافي وتنظيمهما.

المستويان العالمي والإقليمي

٣٤ - لتحقيق هذه الأولوية، من المهم القيام بما يلي:

(أ) وضع نهج إقليمية منسقة وآليات تنفيذية وتعزيزها، عند الاقتضاء، للتأهب للكوارث في الحالات التي تفوق قدرات التصدي الوطنية وكفالة سرعة أعمال التصدي وفعاليتها؛

(ب) العمل على زيادة وضع ونشر صكوك، من قبيل المعايير والمدونات والأدلة التشغيلية وغيرها من الأدوات التوجيهية دعماً لاتخاذ إجراءات منسقة في مجال التأهب للكوارث والتصدي لها وتيسير تبادل المعلومات بشأن الدروس المستخلصة وأفضل الممارسات المتبعة في الممارسة السياسية وبرامج التعمير بعد وقوع الكوارث؛

(ج) التشجيع على مواصلة استحداث آليات الإنذار المبكر الإقليمية ذات الفعالية والمتوافقة على الصعيد الوطني ومتعددة الأخطار، والاستثمار فيها، حسب الاقتضاء، تمشيا مع الإطار العالمي للخدمات المناخية، وتيسير تقاسم المعلومات في ما بين جميع البلدان وتبادلها؛

(د) تعزيز الآليات الدولية، مثل البرنامج الدولي للتعافي من آثار الكوارث، من أجل تبادل الخبرات والتعلم بين البلدان وجميع الجهات المعنية؛

(هـ) تقديم الدعم، عند الاقتضاء، للجهود التي تبذلها كيانات الأمم المتحدة المعنية بغية تعزيز وتنفيذ آليات عالمية بشأن المسائل المتصلة بالرطوبة الجوية، بهدف إذكاء الوعي بمخاطر الكوارث ذات الصلة بالمياه وتأثيرها في المجتمع وتحسين فهمها، ووضع استراتيجيات للحد من مخاطر الكوارث بناء على طلب الدول؛

(و) دعم التعاون الإقليمي في التعامل مع التأهب للكوارث، بسبل منها التمرينات المشتركة والتدريب على الإجلاء في حالات الطوارئ؛

(ز) تعزيز البروتوكولات الإقليمية لتيسير تبادل الموارد والقدرات أثناء وقوع الكوارث وبعدها؛

(ح) تدريب القوى العاملة القائمة والمتطوعين على التصدي للكوارث.

خامسا - دور الجهات المعنية

٣٥ - مع أن الدول تتحمل عموماً المسؤولية عن الحد من مخاطر الكوارث، فإن هذه المسؤولية مشتركة بين الحكومات والجهات المعنية صاحبة المصلحة. وبالخصوص تؤدي الجهات المعنية غير الحكومية دوراً هاماً بوصفها عوامل مساعدة في تقديم الدعم للدول، وفقاً للسياسات والقوانين والأنظمة الوطنية، لتنفيذ الإطار على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية. وستكون التزاماتها وإرادتها الصادقة ومعارفها وخبراتها ومواردها مطلوبة.

٣٦ - وينبغي للدول، عند تحديد الأدوار والمسؤوليات الخاصة للجهات المعنية، وفي الوقت نفسه بالاستناد إلى الصكوك الدولية القائمة ذات الصلة بالموضوع، أن تشجع الإجراءات التالية من قِبل الجهات المعنية العامة والخاصة:

(أ) أن يقوم المجتمع المدني والمتطوعون ومنظمات العمل التطوعي والمنظمات المجتمعية بما يلي: المشاركة، بالتعاون مع المؤسسات العامة من أجل جملة أمور منها توفير معارف محددة وإرشادات عملية في سياق وضع أطر معيارية ومعايير وخطط للحد من مخاطر الكوارث وتنفيذها؛ وتنفيذ الخطط والاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والعالمية؛ والمساهمة في توعية الناس وثقافة الوقاية والتثقيف بشأن مخاطر الكوارث وتقديم الدعم لها؛ والدعوة إلى إكساب المجتمعات المحلية المَنَعة والقدرة على إدارة مخاطر الكوارث التي تشمل الجميع والمجتمع كله وتعزز أوجه التآزر في ما بين المجموعات، حسب الاقتضاء. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى ما يلي:

'١' للمرأة ومشاركتها أهمية حاسمة في إدارة مخاطر الكوارث على نحو فعال ووضع سياسات وخطط وبرامج للحد من مخاطر الكوارث تراعي الفوارق بين الجنسين وتوفير الموارد لها وتنفيذها؛ ومن الضروري اتخاذ تدابير لبناء القدرات الكافية بغية تمكين المرأة من أجل التأهب وكذلك لبناء قدرتها على تأمين وسائل كسب الرزق البديلة في حالات ما بعد وقوع الكوارث؛

'٢' الأطفال والشباب من عوامل التغيير وينبغي أن يتاح لهم المجال والطرائق التي تكفل لهم المساهمة في الحد من مخاطر الكوارث، وفقاً للتشريعات والممارسات الوطنية والمناهج التعليمية؛

'٣' للأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم أهمية حاسمة في تقييم مخاطر الكوارث، وفي تصميم وتنفيذ خطط توضع وفقاً لاحتياجات محددة مع مراعاة جملة أمور منها مبادئ التصميم العالمية؛

'٤' للمسنين سنوات من المعرفة والمهارات والحكمة التي تشكل مصادر لا تقدر بثمن للحد من مخاطر الكوارث، وينبغي إشراكهم في تصميم السياسات والخطط والآليات، بما في ذلك ما يتعلق منها بالإنذار المبكر؛

'٥' تسهم الشعوب الأصلية، عن طريق توفير خبراتها ومعارفها التقليدية، إسهاماً كبيراً في وضع الخطط والآليات وتنفيذها، بما في ذلك الإنذار المبكر؛

'٦' يساهم المهاجرون في تعزيز منعة مجتمعاتهم المحلية ومجتمعاتهم الأصلية ويمكن أن تكون معارفهم ومهاراتهم وقدراتهم مفيدة في تصميم برامج الحد من مخاطر الكوارث وتنفيذها؛

(ب) على الهيئات والشبكات الأكاديمية والعلمية والبحثية أن تقوم بما يلي: التركيز على عوامل مخاطر الكوارث وسيناريوهاتها، بما في ذلك مخاطر الكوارث الناشئة في الأجلين المتوسط والطويل؛ وزيادة عدد البحوث من أجل تطبيقها إقليمياً ووطنياً ومحلياً؛ ودعم عمل المجتمعات والسلطات المحلية؛ ودعم الصلة بين السياسة والعلم من أجل صنع القرار؛

(ج) على قطاع الأعمال التجارية والرابطات المهنية والمؤسسات المالية من القطاع الخاص، بما في ذلك هيئات الرقابة المالية والمحاسبة، فضلا عن المؤسسات الخيرية، أن تقوم بما يلي: إدماج إدارة مخاطر الكوارث، بما في ذلك استمرارية تصريف الأعمال، في نماذج قطاع الأعمال وممارساته عن طريق الاستثمار الواعي بمخاطر الكوارث، ولا سيما الاستثمارات في المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم؛ والمشاركة في إذكاء وعي الموظفين والعملاء وتدريبهم؛ والمشاركة في البحوث والابتكارات ودعمها وتسخير التطور التكنولوجي من أجل إدارة مخاطر الكوارث؛ وتبادل المعارف والممارسات والبيانات غير الحساسة ونشرها؛ والمشاركة بنشاط، حسب الاقتضاء وبتوجيه من القطاع العام، في وضع أطر معيارية ومعايير تقنية تدمج إدارة مخاطر الكوارث؛

(د) على وسائط الإعلام أن تقوم بما يلي: القيام بدور فعال وشامل على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي في المساهمة في إذكاء الوعي والفهم لدى الجمهور، ونشر المعلومات الدقيقة وغير الحساسة المتعلقة بمخاطر الكوارث والمخاطر والكوارث، بما فيها المعلومات عن الكوارث الصغيرة النطاق، وذلك على نحو بسيط وشفاف ويسهل فهمه وميسَّر بالتعاون الوثيق مع السلطات الوطنية؛ واعتماد سياسات محددة للتواصل بشأن الحد من مخاطر الكوارث؛ ودعم نظم الإنذار المبكر والتدابير الوقائية لإنقاذ حياة المنكوبين، عند الاقتضاء؛ وتشجيع ثقافة الوقاية والمشاركة المجتمعية القوية في حملات التعليم العام المستدامة والمشاورات العامة على جميع مستويات المجتمع، وفقا للممارسات الوطنية.

٣٧ - وبالإشارة إلى قرار الجمعية العامة ٢١١/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، فإن التزامات الجهات المعنية هامة لتحديد طرائق التعاون وتنفيذ هذا الإطار. وينبغي أن تكون تلك الالتزامات محددة وموقوتة من أجل دعم إقامة الشراكات المحلية على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي وتنفيذ الاستراتيجيات والخطط المحلية والوطنية للحد من مخاطر الكوارث. وجميع أصحاب المصلحة المعنيين مدعوون إلى الإعلان عن جميع التزاماتهم والوفاء بها دعماً لتنفيذ هذا الإطار أو الخطط الوطنية والمحلية لإدارة مخاطر الكوارث، وذلك عبر الموقع الشبكي لمكتب الأمم المتحدة للحد من الكوارث.

سادسا - التعاون الدولي والشراكة العالمية

اعتبارات عامة

٣٨ - بالنظر إلى القدرات المختلفة للبلدان النامية والصلة القائمة بين مستوى الدعم المقدم لها ومدى قدرتها على تعزيز تنفيذ هذا الإطار، فإنها تتطلب تعزيز وسائل التنفيذ، بما في ذلك الموارد الكافية والمستدامة والمتاحة في الوقت المناسب، من خلال التعاون الدولي والشراكات العالمية المُقامة من أجل التنمية، والدعم الدولي المتواصل لتعزيز الجهود الرامية إلى الحد من مخاطر الكوارث.

٣٩ - يشمل التعاون الدولي من أجل الحد من مخاطر الكوارث مجموعة متنوعة من المصادر وهو عنصر حاسم في دعم جهود البلدان النامية للحد من مخاطر الكوارث.

٤٠ - وعند التصدي للتفاوت الاقتصادي والتفاوت في قدرات البحث والابتكار التكنولوجي بين البلدان، من الأهمية بمكان تعزيز نقل التكنولوجيا بين الأطراف تنطوي على عملية تهيئة وتيسير تدفق المهارات والمعارف والأفكار والدراية الفنية والتكنولوجيا من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية في تنفيذ هذا الإطار.

٤١ - يلزم إيلاء البلدان النامية المعرضة للكوارث، لا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الأفريقية وكذلك البلدان المتوسطة الدخل التي تواجه تحديات خاصة، عناية خاصة في ضوء ارتفاع مستويات الضعف والخطر لديها، والتي كثيراً ما تتجاوز إلى حد بعيد قدرتها على التصدي للكوارث والتعافي منها. ويستلزم هذا الضعف التعجيل بتعزيز التعاون الدولي وكفالة إقامة شراكات حقيقية ومتينة على الصعيدين الإقليمي والدولي بهدف دعم البلدان النامية في تنفيذ هذا الإطار، بما يتفق مع أولوياتها واحتياجاتها الوطنية. وينبغي إيلاء اهتمام مماثل وتقديم مساعدة ملائمة أيضاً إلى البلدان الأخرى المعرضة للكوارث ذات الخصائص المحددة، كالبلدان الأرخبيلية، وكذلك البلدان ذات السواحل الممتدة.

٤٢ - يمكن أن تؤثر الكوارث بشكل متفاوت في الدول الجزرية الصغيرة النامية، بسبب أوجه الضعف التي تنفرد بها بوجه خاص. وتعوق آثار الكوارث، التي زادت حدة بعضها وتفاقمت بسبب تغير المناخ، تقدمها نحو تحقيق التنمية المستدامة. وبالنظر إلى الحالة الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، هناك حاجة ماسة إلى بناء قدرتها على التكيف وتوفير دعم خاص لها من خلال تنفيذ الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية المعنونة ''إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)''[(١١)] في مجال الحد من مخاطر الكوارث.

٤٣ - لا تزال البلدان الأفريقية تواجه تحديات متصلة بالكوارث والأخطار المتزايدة، بما في ذلك ما يتعلق بتعزيز منَعة البنى التحتية والصحة وسبل العيش. وتتطلب هذه التحديات زيادة التعاون الدولي وتوفير القدر الكافي من الدعم إلى البلدان الأفريقية، بغية السماح بتنفيذ هذا الإطار.

٤٤ - ثبت أن التعاون بين الشمال والجنوب، الذي يكمِّله التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، عنصرٌ أساسي في الحد من خطر الكوارث، وهناك حاجة إلى زيادة تعزيزه. وتضطلع الشراكات بدور إضافي مهم عن طريق تسخير كامل إمكانات البلدان ودعم قدراتها الوطنية في مجال إدارة مخاطر الكوارث، وفي تحسين الرفاه الاجتماعي والصحي والاقتصادي للأفراد والمجتمعات والبلدان.

(١١) قرار الجمعية العامة ١٥/٦٩، المرفق.

٤٥ - ينبغي لجهود البلدان النامية التي تعرض التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أن لا تقلِّص التعاون بين الشمال والجنوب المقدَّم من البلدان المتقدمة لأنها تكمِّل التعاون بين الشمال والجنوب.

٤٦ - التمويل من مختلف المصادر الدولية؛ و والنقل العام والخاص للتكنولوجيا الحديثة الموثوقة والميسورة التكلفة والمناسبة والسليمة بيئياً وفق شروط تساهلية وتفضيلية، على النحو المتفق عليه بين الأطراف، والمساعدة في مجال بناء قدرات البلدان النامية، وتهيئة الظروف المؤسسية والسياساتية على جميع المستويات، كلها أمورٌ لبالغة الأهمية للحد من مخاطر الكوارث.

وسائل التنفيذ

٤٧ - لتحقيق ذلك، يلزم القيام بما يلي:

(أ) التأكيد من جديد على أن البلدان النامية يلزمها تعزيز دعم دولي منسق ومطرد وكاف من أجل الحد من مخاطر الكوارث، وبخاصة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الأفريقية وكذلك البلدان المتوسطة الدخل التي تواجه تحديات خاصة، من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف، بعدة سبل منها تعزيز الدعم التقني والمالي، ونقل التكنولوجيا بشروط ميسَّرة وتفضيلية متفق عليها بين الأطراف لتطوير قدراتها وتعزيزها؛

(ب) تعزيز استفادة الدول، وبخاصة البلدان النامية من التمويل والتكنولوجيا والعلوم السليمة بيئياً والابتكار الشامل، وكذلك تبادل المعارف والمعلومات من خلال الآليات القائمة، أي الترتيبات التعاونية الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك الأمم المتحدة والهيئات الأخرى المعنية؛

(ج) توسيع نطاق منتديات التعاون المواضيعية، كالمجمعات التكنولوجية العالمية والنظم العالمية لتقاسم الدراية الفنية والمبتكرات والبحوث لكفالة الحصول على التكنولوجيا والمعلومات في مجال الحد من مخاطر الكوارث؛

(د) إدماج تدابير الحد من مخاطر الكوارث في برامج المساعدة الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف في جميع القطاعات وفي ما بينها، عند الاقتضاء، في ما يتعلق بالحد من الفقر والتنمية المستدامة وإدارة الموارد الطبيعية والبيئة والتنمية الحضرية والتكيف مع تغير المناخ.

الدعم المقدَّم من المنظمات الدولية

٤٨ - من أجل دعم تنفيذ هذا الإطار، يلزم القيام بما يلي:

(أ) قيام الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية والوكالات المانحة المعنية بمجال الحد من مخاطر الكوارث، حسب الاقتضاء، بتعزيز تنسيق استراتيجياتها في هذا الصدد؛

(ب) قيام كيانات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك صناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، من خلال خطة عمل الأمم المتحدة بشأن الحد من مخاطر الكوارث على التكيف وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والبرامج القطرية، بتعزيز الاستخدام الأمثل للموارد ودعم البلدان النامية، بناء على طلبها، في تنفيذ هذا الإطار بالتنسيق مع سائر الأطر ذات الصلة، من قبيل اللوائح الصحية الدولية (لعام ٢٠٠٥)، بعدة سبل منها تنمية القدرات وتعزيزها، والبرامج الواضحة والمركزة التي تدعم أولويات الدول على نحو متوازن وجيد التنسيق ومستدام في إطار ولاية كل منها؛

(ج) يُطلب إلى مكتب الأمم المتحدة للحد من الكوارث، على وجه الخصوص، دعم تنفيذ ومتابعة واستعراض هذا الإطار من خلال ما يلي: إعداد استعراضات دورية كل ثلاث سنوات عن التقدم المحرز، ولا سيما من أجل المنتدى العالمي، والقيام، حسب الاقتضاء وفي الوقت المناسب، إلى جانب عملية المتابعة في الأمم المتحدة، بدعم وضع آليات ومؤشرات متسقة للمتابعة على الصعيدين العالمي والإقليمي، بالتنسيق، إن اقتضى الأمر ذلك، مع الآليات الأخرى المعنية من أجل التنمية المستدامة وتغير المناخ، وتحديث مرصد إطار عمل هيوغو القائم على شبكة الإنترنت بناء على ذلك؛ والمشاركة بنشاط في أعمال فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة؛ وإعداد إرشادات عملية وقائمة على الأدلة للتنفيذ بالتعاون الوثيق مع الدول، ومن خلال تعبئة الخبراء؛ وتعزيز ثقافة الوقاية في أوساط الجهات المعنية ذات الصلة، من خلال دعم وضع معايير من قِبل الخبراء والمنظمات التقنية ومبادرات التوعية ونشر المعلومات عن مخاطر الكوارث، والسياسات والممارسات، وكذلك من خلال توفير التعليم والتدريب بشأن الحد من مخاطر الكوارث من خلال المنظمات المنتسبة؛ ودعم البلدان، بعدة سبل منها المنتديات الوطنية أو ما يعادلها، في مجال وضع الخطط الوطنية ورصد الاتجاهات والأنماط في مجال مخاطر الكوارث وخسائرها وآثارها؛ وعقد المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث، ودعم تنظيم المنتديات الإقليمية للحد من مخاطر الكوارث بالتعاون مع المنظمات الإقليمية؛ وقيادة استعراض خطة عمل الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على التحمل؛ وتيسير تعزيز تقديم الخدمات للفريق الاستشاري العلمي والتقني التابع للأمانة المشتركة بين الوكالات والتابعة للاستراتيجية الدولية للحد

من الكوارث في تعبئة الأعمال العملية والتقنية بشأن الحد من مخاطر الكوارث؛ والقيام، بالتنسيق الوثيق مع الدول، بقيادة تحديث منشور ”مصطلحات الحد من مخاطر الكوارث لعام ٢٠٠٩ المعتمدة لدى مكتب الأمم المتحدة للحد من الكوارث“، تمشياً مع المصطلحات التي اتفقت عليها الدول؛ والاحتفاظ بسجل لالتزامات الجهات المعنية؛

(د) قيام المؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية، بالنظر في أولويات هذا الإطار لتقديم الدعم المالي والقروض من أجل الحد على نحو متكامل من مخاطر الكوارث في البلدان النامية؛

(هـ) قيام المنظمات الدولية والهيئات الأخرى المنشأة بموجب معاهدات، بما في ذلك مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والمؤسسات المالية الدولية على الصعيدين العالمي والإقليمي وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، بدعم البلدان النامية، بناء على طلبها، في تنفيذ هذا الإطار بالتنسيق مع الأطر الأخرى ذات الصلة بالموضوع؛

(و) قيام الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، بوصفه مبادرة الأمم المتحدة للعمل مع القطاع الخاص والأعمال التجارية، بمواصلة العمل على الحد من مخاطر الكوارث وتعزيز أهميته الحاسمة، وذلك من أجل تحقيق التنمية المستدامة والقدرة على التكيف؛

(ز) ضرورة تعزيز القدرة الشاملة لمنظومة الأمم المتحدة على مساعدة البلدان النامية في الحد من مخاطر الكوارث عن طريق توفير الموارد الكافية من خلال مختلف آليات التمويل، بما في ذلك المزيد من المساهمات المالية المتاحة في الوقت المناسب والقارة والتي يمكن التنبؤ بها في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للحد من الكوارث، وبتعزيز الدور الذي يؤديه هذا الصندوق في ما يتعلق بتنفيذ هذا الإطار؛

(ح) مواصلة الاتحاد البرلماني الدولي والهيئات الإقليمية وآليات البرلمانيين الأخرى المعنية، عند الاقتضاء، دعم الحد من مخاطر الكوارث وتعزيز الأطر القانونية الوطنية، والتوعية بها؛

(ط) مواصلة منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة والهيئات الأخرى المعنية في الحكومات المحلية دعم التعاون والتعلم المتبادل في ما بين الحكومات المحلية للحد من مخاطر الكوارث وتنفيذ هذا الإطار.

إجراءات المتابعة

٤٩ - يدعو المؤتمر الجمعية العامة إلى النظر، في دورتها السبعين، في إمكانية إدراج استعراض التقدم المحرز في تنفيذ إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث كجزء من عمليات

المتابعة المتكاملة والمنسقة للمؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، مؤازراً من قِبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى للتنمية المستدامة ودورات الاستعراض الشامل للسياسات التي تجرى كل أربع سنوات، عن الاقتضاء، مع مراعاة المساهمات المقدمة من المنتدى العالمي والمنديات الإقليمية للحد من مخاطر الكوارث، ونظام رصد إطار عمل هيوغو.

٥٠ - ويوصي المؤتمر الجمعية العامة بأن تقوم، في دورتها التاسعة والستين، بإنشاء فريق خبراء عامل حكومي دولي مفتوح العضوية، يتألف من خبراء ترشِّحهم الدول الأعضاء، ويدعمه مكتب الأمم المتحدة للحد من الكوارث، وبمشاركة الجهات المعنية، لوضع مجموعة من المؤشرات الممكنة لقياس التقدم العالمي المحرز في تنفيذ هذا الإطار بالتزامن مع عمل فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. ويوصي المؤتمر أيضاً بأن ينظر الفريق العامل في توصيات الفريق الاستشاري العلمي والتقني التابع لمكتب الأمم المتحدة للحد من الكوارث بشأن تحديث منشور ”مصطلحات الحد من مخاطر الكوارث لعام ٢٠٠٩ المعتمدة لدى مكتب الأمم المتحدة للحد من الكوارث“ بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وبأن تُقدم حصيلة عمله إلى الجمعية العامة من أجل النظر فيها اعتمادها.